

جدلية ترسيخ التحول الديمقراطي في الحوار الحضاري-دراسة حالة مصر-

The dialectic of consolidating democratic transformation in civilized dialogue - a case study of Egypt

* مباركة فريحي

بكلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة البليدة 02-

baderelzin@gmail.com

تاريخ القبول: 2023/02/19

تاريخ المراجعة: 2023/02/16

تاريخ الإيداع: 2022/11/10

ملخص:

تتناول هذه الدراسة بالبحث والمناقشة إشكالية تطبيق الحوار الحضاري في التحول الديمقراطي ذلك لأن ظاهرة الحوار الحضاري لاقت صيتا واسعا بين الدول في السنوات الأخيرة بالأخص وقت انعقاد قمة الأمم المتحدة سنة 2001. وأيضا بعد الصراعات القائمة بين الحضارات وانتشار مفهوم الصدام الحضاري على الساحة الدولية، أصبح من الضروري الخوض في مثل هذه المواضيع، هذا بعد انتهاء الحرب الباردة وتصدر الولايات المتحدة الأمريكية العالمية، مما جعل الدول تنتهج النهج الديمقراطي، فأخذ موضوع التحول الديمقراطي هو الآخر حيزا كبيرا ضمن المناقشات البحثية، فأصبح ضرورة لا بد منه بعد استقلال معظم دول العالم الثالث من الاستعمار الأجنبي بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة ومصر بصفة أخص، وحيث أنه يكاد يغيب الحوار في تفعيل التحول الديمقراطي من خلال الصراعات القائمة بين الأطراف السياسية المتنازعة من أجل الوصول إلى السلطة داخل النظام مما أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية هذا ما جعل الشعب المصري يقوم بالثورة على النظام القائم، وصعود حركة الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم، إلا أنها لم تدم طويلا، بحيث قام الجيش المصري بالانقلاب عليهم من جراء أعمال الشغب التي سادت مصر.

الكلمات المفتاحية: الحوار الحضاري، الصدام الحضاري، التحول الديمقراطي، النظام السياسي المصري.

Abstract:

This study examines the problems of the implementation of the civilized dialogue in the process of democratization. This is because the phenomenon of the civilized dialogue has been widely heard among States in recent years, particularly at the time of the 2001 United Nations Summit. Also after the conflicts among civilizations and the spread of the concept of a civilized clash on the international scene should be delved into such topics, after the end of the cold war and the United States of Americas global leadership, thus making States pursue a democratic approach, taking the topic of democratization is another major part of research discussions, independence from foreign colonialism in general, the Arab States in particular and Egypt in particular, as dialogue is virtually absent in the democratization process through conflicts between political parties in conflict to gain power within the system, which has led to a deterioration in the political and social situation, the Egyptian people are revolutionizing the existing system , and the ascent of the Muslim Brotherhood to rule , but they did not last long The Egyptian army turned against them as a result of the riots that prevailed in Egypt.

Keywords: The civilized dialogue, The conflict civilizations, The democratic transitions, Egyptian political system.

* المؤلف المراسل.



مقدمة:

يقوم الحوار الحضاري على تعارف الحضارات القائمة كمرحلة أولى قبله وذلك لتغيير الصور المشوهة التي تحملها كل حضارة في وعيها للآخرى. فما يجب فعله اليوم هو تفادي الصدام عن طريق التأكيد على العوامل التي تربط بين الحضارات وليس العوامل التي تفرق وذلك تحضيراً لمرحلة أعلى تؤسس فيها لحوار بين الحضارات.

وبما أن مصر دولة عربية عاشت ظروف خاصة في الآونة الأخيرة من جراء عملية الإصلاح السياسي والتي أدت إلى التحول الديمقراطي، كان هذا راجعاً إلى عدة أسباب منها سوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المصري، فشل السياسة الاقتصادية المنتهجة، كذلك سيطرة النخبة الحاكمة على كل وسائل الأمن، وما زاد الطين بلة هو تعديل الدستور ونظام التوريث، ورغم تكرار الوعود بتحسين الأوضاع وتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وترسيخ الحياة الديمقراطية فإن هذه الوعود لم تكن سوى سيناريوهات كاذبة لتضليل الشعب المصري منذ عهد جمال عبد الناصر إلى عهد أنور السادات إلى عهد مبارك حتى محمد مرسي الذي لم يطل في الرئاسة كل هذا أدى بالشعب المصري بالقيام بمجموعة من الاحتجاجات أدت في الأخير إلى الثورة في 25 يناير 2011، التي أطاحت بالنظام السابق لحسن مبارك، ضف إلى ذلك الثورة الياسمين في تونس وما خلفته من أثر على المجتمع المصري، ما قامت به شبكات التواصل الاجتماعي من خلال صفحة كلنا خالد سعيد، لذلك فإن عملية التحول الديمقراطي في مصر قامت على أساس التعبئة الجماهيرية الواسعة ضد النظام، وفق نمط الإحلال أحد أنماط التحول الديمقراطي التي حددها صامويل هنتنغتون، والذي تحركه المطالب الشعبية وتحرك القاعدة الجماهيرية، وبالتالي النتيجة إرغام النخبة الحاكمة التخلي عن السلطة أو قبول عملية سياسية ديمقراطية، هذا ما حدث في مصر الضغط الشعبي من خلال الانتفاضة أدى بالرئيس المخلوع حسني مبارك إلى التخلي عن السلطة.

وهنا ما اشتد الصراع والنزاع بين التيارات السياسية الموجودة في مصر، وخصوصاً حركة الإخوان المسلمين والمؤسسة العسكرية، حول السلطة وطبيعة النظام الجديد المراد إقامته، ظلت هذه الخلافات القائمة إلى غاية الانتخابات التشريعية، التي أفرزت صعود حركة الإخوان المسلمين بقيادة الرئيس محمد مرسي، إلا أن الجيش قام بالانقلاب عليه وسجنه.

طرح الإشكالية: هل يمكن تكريس الديمقراطية في مصر بالحوار الحضاري دون الصدام بين التيارات السياسية القائمة؟.

والأسئلة الفرعية التي سنحاول مناقشتها لاحقاً: 1- ماهي الأساليب وآليات وخطابات التي انتهجتها التيارات السياسية في مصر لتغيير المجتمع المصري و التحول الديمقراطي؟.

2- ما هو دور ومكانة الحوار الحضاري في مصر بين التيارات السياسية القائمة؟.

3- هل يمكن أن تتغير علاقات القوى السياسية داخل المجتمع والنظام السياسي في أن يفتح الباب نحو الحوار

الحضاري؟.

الفرضية: يساهم تفعيل الحوار الحضاري بين مختلف الأطراف السياسية عاملا أساسيا نحو التحول الديمقراطي .

المنهج المتبع: لمتطلبات هذه الدراسة كان يجب إتباع عدد من المناهج من أجل التحليل.

أولاً: المنهج المقارن: وذلك من خلال المقارنة بين مرجعيات الخطاب المصري بين الخطاب الليبرالي والخطاب الإسلامي وذلك من خلال المقارنة في حالة الصدام أم الحوار من أجل تكريس الديمقراطية .

ثانياً: المنهج التاريخي : باستعراض مختلف المراحل التي مر بها وتطور فيها النظام السياسي المصري من فترة ما بعد الاستقلال من الاحتلال الإنجليزي إلى غاية سقوط النظام حسني مبارك إلى غاية اليوم.

ثالثاً: منهج التحليل المضمون والمنهج التحليلي الوصفي: من خلال تحليل الآراء والخطاب لكل من التيارين الليبرالي والإسلامي من أجل التغيير الشامل في كل المراحل المختلفة ومدى اقتراب كل تيار من تحقيق أهدافه.

رابعاً: الاقتراب النسقي والمؤسساتي: بدراسة النظام السياسي المصري ومختلف مؤسساته القانونية، وتطور دساتيره

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في تحليل موضوع الحوار الحضاري وعلاقته بالتحول الديمقراطي فهي علاقة تكاملية تجسد في ترسيخ الديمقراطية بآليات الحوار من خلال التمازج بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة داخل النظام السياسي القائم، ونخص بالذكر التيارات السياسية المصرية.

محااور الدراسة: سنحاول التفصيل في هذا الموضوع من خلال مناقشته بمحورين وتحتم عناوين أساسية وهي:

1- الإطار النظري لكل من الحوار الحضاري والتحول الديمقراطي.

2- إشكالية تطبيق الحوار الحضاري في التحول الديمقراطي في مصر.

1. الإطار النظري لكل من الحوار الحضاري والتحول الديمقراطي:

لقد كثر الحديث عن الحوار الحضاري والتحول الديمقراطي في الأعوام الأخيرة، وخصوصاً بعد ما حصل في بعض دول أوروبا الشرقية وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وبعض الدول العربية. والذي زاد في حدة هذا الحديث والمناقشة حول الحوار والتحول الديمقراطي ما فرضته العولمة من تأثيرات سواء ايجابية أو سلبية على هذه الدول هذا ما سوف نحاول إظهاره في هذا المحور من خلال تحديد مختلف المفاهيم المرتبطة بكل من الحوار الحضاري والتحول الديمقراطي.

1.1. المفاهيم المرتبطة بكل من الحوار الحضاري والتحول الديمقراطي:

1- من الصدام إلى الحوار الحضاري: في قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة : تدعو الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وغيرها من المنظمات الدولية وغير الحكومية ذات الصلة، إلى تخطيط وتنفيذ برامج ثقافية وتعليمية واجتماعية ملائمة لتعزيز مفهوم الحوار بين الحضارات، بوسائل من بينها المؤتمرات والحلقات الدراسية ونشر المعلومات والمواد الأكاديمية بشأن الموضوع، وإلى إبلاغ الأمين العام بما تقوم به

من أنشطة⁽¹⁾. الواقع إن حوار الحضارات هو مفهوم جديد استعمل في العالم العربي كثيرا في السنوات الأخيرة، ولم ينتشر ضمن مشروع حضاري عربي جديد يكون حوار الحضارات سمة مميزة فيه بل انتشر أساسا كرد فعل ضد مقولة (صدام الحضارات) التي روج لها (صامويل هنتغتون) في المقال الذي نشره عام 1993، في مجلة (الشؤون الخارجية)، ويمكن تلخيص الفكرة المحورية في هذا المقال فيما يلي: إن الاستراتيجية العالمية ستحدد مستقبلا بناء على الحدود الثقافية، إذ أن الصراع سوف لا يندلع لأسباب اقتصادية، أو سياسية، وإنما سينفجر ذودا عن قيم ثقافية مختلفة عن قيم الآخر، وصنف الحضارة العربية الإسلامية في طليعة الحضارات التي تمثل قيمها قيم الآخر الخطر الذي تجب مواجهته ليس بالحوار، وإنما بالصدام.⁽²⁾ وهكذا برز مفهوم (حوار الحضارات) في وسائل الإعلام العربية ردا على مقولة (صدام الحضارات) مبرزا بصفة خاصة ما عرفت به الحضارة العربية من تفتح على الحضارات الأخرى، وما يزر به تراثها من أخذ وعطاء، ولم يتفطن كثيرا ممن تناولوا هذه المسألة إلى الأهداف الخفية لمقولة هنتغتون، تلك الأهداف التي ذكرها الفيلسوف الألماني الشهير يورجن هابرماس قائلا: إن مقولة (صدام الحضارات) تخفي بكل جلاء مصالح الغرب المادية، وبالأخص السيطرة على الموارد النفطية، أنها تمثل ركنا خطيرا للشأن من أركان الإمبريالية الجديدة، وقد نظر لها منذ فترة طويلة المحافظون الجدد، ولهذا التيار كما هو معروف له استراتيجيون، ومفكرون أيديولوجيون، منهم هنتغتون ونشير في هذا الصدد إلى أن إدارة مجلة (الشؤون الخارجية) قد ذكرت أن مقال هنتغتون قد أثار ردود فعل وتعليقات تجاوزت ما عرفه أي مقال في تاريخ المجلة، وأيده فرانسيس فوكوياما الذي قال: لقد حققنا في أمريكا أضخم انتصار مع نهاية القرن العشرين: إبادة الشيوعية، وسحق العراق، ولا أحد يشك الآن في أن أمريكا هي زعيمة العالم، نحن الأقوى والأعظم، انظروا إلى الروس، والشعوب الأخرى التي خلعت رداء الشيوعية وجاءت لتحتني بنا بأمريكا.⁽³⁾

2- من الديمقراطية إلى التحول الديمقراطي: الديمقراطية مفهوم شامل، نهج حياة، ينبض في شرايين المجتمع كافة في تربية الطفل وحقه في التعبير عن نفسه والمعاملة الإنسانية، في السلوك اليومي، في الاعتراف بالآخر، في إطلاق العقلانية وعدم الحجز على العقل، في توزيع الثروات، في الحقوق الجماعية والفردية، في المشاركة الشعبية، في اختيار طريق التطور... وبالتالي فالديمقراطية تنظم وتضبط التناقضات بين الأفراد بين الجماعات الشعب والحكم، الوعي التقليدي والنقدي، بما يكفل السوائية القانونية والكرامة الإنسانية وإنهاء الاستغلال والاحتكار وتحقيق العدالة، وإطلاق طاقات الناس وتحريرهم من الخرافة التخلف، الخوف الاغتراب، العبودية المعاصرة، السلام بين البشر.⁽⁴⁾ والتحول الديمقراطي- بمصطلحات علم السياسة- هو التحول من نظام سلطوي Authoritarian إلى نظام ليبرالي.

1 الكتاب الأبيض حول الحوار بين الحضارات، بمناسبة إعلان سنة 2001 "سنة الأمم المتحدة للحوار الحضارات"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، ط2، 2002. في قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة 53 البند 168 من جدول أعمال دون الإحالة إلى لجنة رئيسية Rev.1/53/1.23/Rev.1، ص14.

2 جميل مصعب محمود، الحوار العربي الأمريكي رؤية سياسية معاصرة، ط1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 33.

3 فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ (ترجمة وتعليق: حسين السيخ)، بيروت لبنان: دار العلوم العربية، 1993، ص 7.

4 عبد القادر الهوراي، من التحول الديمقراطي إلى الديمقراطية الاجتماعية حضارة ما بعد الغرب/ أمريكا، ط1، مصر: الهيئة المصرية العام للكتاب، 2018، ص 12.

وذلك في ضوء تقسيم سائد للنظم السياسية عموماً إلى نظم شمولية ونظم سلطوية ونظم ليبرالية.⁽¹⁾ لا شك أن التحول الديمقراطي البرجوازي في أوروبا قد سلك طريقاً طويلاً من البناء البرجوازي السلمي التدريجي: مدن حديثة بما تنطوي عليه من صناعة، جامعات، طبقات جديدة، ثقافة، مجتمع مدني... غير أن تعميق هذه العملية التدريجية تطلب ثورة سياسية أطاحت بالنظام الإقطاعي الملكي وحلول الدولة القومية البرجوازية وسلطاتها الثلاث... الأمر الذي فتح المجال لخطوات أبعد وأكثر عمقا... ولكن هذا التحول لم يواصل سيره وجرى حصره في إطار المرحلة تداول السلطة بين القوى السياسية المتعددة، وذلك على أساس الحكم الأغلبية مع احترام حقوق الأقلية.⁽²⁾ فالتحول الديمقراطي في نهاية المطاف هو العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولاً لوضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة نزيهة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية.⁽³⁾

3- خصائص الحوار الحضاري وأهميته: أ- خصائص الحوار الحضاري: هناك مجموعة ضوابط ومحددات وآليات يمكن إجمالها بمايلي: 1- في تحديد النظري لمفهوم الحوار، لا يمكن استخدام كلمة الحوار للتدليل على ذلك النوع من الجدل والنقاش البيزنطي الذي غالباً ما ينتشر في البلدان المتخلفة ويكون هدف النهائي إسقاط الأطراف الأخرى أو إحراز النصر عليها، وكأنه مبارزة ساذجة بين حق مطلق وباطل مطلق، تنتهي باستسلام أحد الطرفين إن لم يكن بمصرعه.

2- في أوضاع الحوار وموازينه لا يتطلب أن يتوهم أحد إمكانية عزل الطرف الآخر أو غمط حقوقه أو تخطئته وتسفيه رؤيته وتحليلاته، منطلقين في ذلك من أن لا أحد يملك الحقيقة المطلقة في القضايا المراد طرحها، وأن التفاعل الفكري الذي يتم بين أطراف الحوار هو الذي يخدم مصالحها.⁽⁴⁾

3- يتطلب إنضاج الحوار جرعة قوية من الشجاعة للانفتاح على الآخرين والقدرة على المصارحة والنقد الذاتي والكشف ليس فقط على مصادر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية وإنما عن مكامن النقص ونقاط الضعف أيضاً، وعدم رفع الشعارات السياسية العديمة المضمون التي سرعان ما تتراجع.

4- تتضمن صيغة الحوار والتفاوض وجود فرص متكافئة لجميع الأطراف لطرح كل شي على مائدة الحوار، فكل المسائل قابلة للتفاوض، لأن منهجية الحوار تتيح قدراً من التبادلية وفقاً لمبدأ أخذ وأعط (Take and give)، ويمكن أن يتم الوصول إلى الاتفاق من خلال عمليات المخاض التفاوضي بما يؤكد قاعدة عرفية هامة للتفاوض وهي أن الاتفاقات والصفقات هي وليدة الحوار التفاوضي.

ب- أهمية الحوار الحضاري: ب-1- الأهمية التاريخية: تاريخ الحضارات يبين لنا أهمية الحوار بين الحضارات وخاصة في العصر الحاضر، كما ذهب المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي (1975-1989) إلى أن جميع الأعراق البشرية مؤهلة للحضارة، وأن اختلاف الحضارات لا يعود إلى اختلاف الأجناس والأعراق، إنما يعود إلى جملة من العوامل المتنوعة

1 السيد يسين، ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011، ص 223.

2 محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 86.

3 تامر محمد كامل، "إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 251، جانفي 2000، ص 111.

4 عبد اللطيف خليفة بوكري، محاولة للاقترب من الحوار العربي-الأمريكي اللاتيني، ليبيا: طرابلس، 1985، ص 21.

والمتميزة بتغير الظروف التاريخية وقد بنت شعوب كثيرة حضارتها على الأرض، فعاشت زمنا خاصا ورسمت لوحها الخاصة على المسرح الإنساني وقد ترجم التاريخ حياة تلك الحضارات.⁽¹⁾

ب-2- الأهمية الأخلاقية: هذا ما ذهب إليه المفكر الألماني "ألبرت أشفيتسر" (1875-1965) في كتابه "فلسفة الحضارة" الذي دافع فيه بشدة على النزعة الأخلاقية والإنسانية للحضارة حيث اعتبر أن ماهية الحضارة وطبيعتها هي في جوهرها أخلاقية، وهو ينتقد المؤلفات الغربية التي اهتمت بالحضارات وأصولها من دون الاهتمام بتقييم الحياة الروحية والأخلاقية لهذه الحضارات.⁽²⁾

ب-3- الأهمية النقدية: يمكن ربط نظرية حوار الحضارات حديثا بالفكر النقدي الجديد للعقلية الغربية والمتمثل بالدرجة الأولى من فكر ما بعد الحداثة، والذي يحاول تفكيك بنية خطاب المركزية الأوروبية، وتحديد النظر للصفقات غير الأوروبية وإعادة إدماجها في عالم الحداثة، بعد أن كانت هذه الثقافات يتحدد مكانها بحسب رغبة الغرب المثالي في المدرات الهامشية، وتصنف خطاباتها على الماضي والتراث والتقليد والتبعية من دون الاعتراف لها بأن إنجاز أو إبداع أو تفوق في النطاق الإنساني أو التراث العام.⁽³⁾

4-عوامل وأنماط التحول الديمقراطي: 4-أ- العوامل الداخلية: يمكن توضيح العوامل الداخلية على النحو

التالي:

1- النخب الحاكمة: تلعب النخب الحاكمة دورا هاما في عملية التحول الديمقراطي عندما تتخذ قرار التحول فتبادر في توسيع المشاركة السياسية، وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية وتتفاوض مع المعارضة من أجل الوصول إلى تسوية تجنب الدولة مخاطر الانزلاق في العنف ومظاهره، ويتزامن ذلك مع عدم قدرة النظام على مواجهة الضغوط الخارجية والداخلية أو كلاهما معا، إضافة إلى اعتقاد النخب الحاكمة أنه في تبنيهم الخيار الديمقراطي سيكسب الدولة منافع اقتصادية وسياسية، ويخفف من العقوبات عليها، ويفتح أمامها المساعدات الاقتصادية والإنمائية، وكذلك إدراك هذه النخب أن تكاليف التمسك بالسلطة تفوق تكاليف التحول الديمقراطي.⁽⁴⁾

2- أزمة الشرعية: تتعلق أزمة الشرعية بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي أو نخبة حاكمة باعتباره لا يتمتع بالشرعية، يخوله الحكم، واتخاذ القرارات.⁽⁵⁾ مما يعني أن تآكل شرعية الأنظمة الحاكمة تحصل عندما ينعدم قبول المحكومين في ممارسة السلطة من قبل النظام الحاكم، وتتعدد أسباب عدم القبول، فقد تكون ناجمة من تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للأفراد، أو ممارسة الإقصاء والتضييق الأمني على المعارضة السياسية أو الانتشار

1 محمد بو الروايح، نظريات حوار وصدام الحضارات، ط1، دمشق: دار الفكر، 2010، ص23.

2 محمد بو الروايح، المرجع نفسه، ص 24.

3 محمد الأمين عميرات، " اللغة وفضاء الحوار بين الحضارات"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 15 مارس 2016، صص، 200-201.

4 مصطفى بلعور " التحول الديمقراطي في النظم السياسية : دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)"، رسالة دكتوراه جامعة محمد خيضر، غير منشورة، بسكرة، الجزائر 2013، صص، 31-32.

5 أسامة حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: مجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987، ص 20.

الفساد والمحسوبية الواسعة في الدولة، أو قد تنجم أزمة الشرعية من انتشار النخبة الحاكمة بالحكم دون وجه حق قانوني ودستوري.

3- المجتمع المدني: يعبر عن كيان وسيط بين الدولة والمجتمع، ويشمل على تنظيمات اقتصادية وثقافية ومهنية، ومدنية وتنموية، ويتميز عن الدولة بأنه يهتم بالقضايا العامة أكثر من الخاصة ومؤسساته تتسم بالتعددية والاختلاف، كما أنه مستقل عن النظام الحزبي، ويضطلع المجتمع المدني بمهام من شأنها ترسيخ التحول الديمقراطي من خلال توجيه سلطة الدولة، ودعم مفاهيم المشاركة والثقافة الديمقراطية، وصنع القادة السياسيين، وتكمن قوة المجتمع المدني في الترسخ الديمقراطي باعتباره أداة هامة لتصحيح مسار الحكومات، وإخضاعها للرقابة العامة، ويعمل على زيادة المشاركة السياسية، ويوفر قنوات للتعبير مما يتيح الفرصة لبعض الفئات للمطالبة بحقوقها.⁽¹⁾

4- الأحزاب السياسية: يمكن القول إن الحزب السياسي هو تنظيم سياسي له صفة العمومية، وذو شخصية معنوية، ويتبنى برنامجا سياسيا يسعى بمقتضاه الوصول إلى السلطة.⁽²⁾ ويتصل ذلك في عملية التحول الديمقراطي من خلال عدة مسارات، فهي قد تكون شريكة مع النظام الحاكم في تدعيم التحول الديمقراطي وإبراز نخب سياسية تقود إلى عملية التحول، من خلال التنشئة السياسية سواء كانت من خلال المعارضة البرلمانية، أو حتى خارج البرلمان، كما يبرز دورها في مقارنة الأنظمة التسلطية وإسقاطها، والبدء في عملية التحول الديمقراطي.

5- العوامل الاقتصادية: ينعكس تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أي دولة سلبا على شرعية الأنظمة الحاكمة، وقد شهدت العديد من الدول موجات من المظاهرات والاحتجاجات نتيجة لذلك وترتبط حالة الاستقرار السياسي بالحالة الاقتصادية، ومع تدهور الحالة الاقتصادية وارتفاع الأسعار والبطالة، وزيادة الديون الخارجية، تزداد حدة الغضب الشعبي ضد النظام الحاكم.⁽³⁾

6- عدم الفعالية الدستورية والمؤسسية: أن خضوع العديد من الدول إلى تجريب دساتير لا تتصل بالواقع الفعلي الذي تعايشه ولا تلي المتطلبات للشعوب، أدى لتعاظم المشكلات السياسية في تلك الدول، بسبب عدم مراعاة التوافق بين النصوص الدستورية والبيئات السوسيو اقتصادية، بالإضافة إلى غياب المؤسسات التي يتم من خلالها وضع نصوص دستورية موضع التنفيذ الجاد.⁽⁴⁾

4-ب- العوامل الخارجية: ويمكن توضيح العوامل الخارجية على النحو التالي:

1- النظام الدولي: انهيار الاتحاد السوفيتي وانقلاب ميزان القوى الدولي، وتحول بعض دول أوروبا الشرقية والدول الشيوعية السابقة نحو الديمقراطية ربط الوعي السياسي المعاصر بفكرة الديمقراطية، إلا أنه يمكن القول أن الغرب يشجع الدول الخارجة عن سيطرته بالتحول الديمقراطي من أجل إخراجها من دائرة نفوذ الدول المنافسة له، وأنه بذات

1 شادية عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005، ص 14-43.

2 سريست أميدي، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها: دراسة قانونية سياسية تحليلية مقارنة، دهاوك: مؤسسة موكراني للبحوث والنشر، 2011، ص 76.

3 مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 30.

4 أحمد نصر الدين إبراهيم، "التحولات الديمقراطية في إفريقيا"، جريدة الاتحاد الدولية، الإمارات العربية المتحدة، 15 ديسمبر 2001، ص 5.

الوقت لا يدافع بالتحول الديمقراطي في الدول الخاضعة لسيطرته، كي لا يفتح ثغرة في هذه الدول تستغله الدول المنافسة له، وتأتي رغبة الغرب هنا خوفا من قيام أنظمة سياسية تحمل رؤى وطنية مختلفة عما يريدتها الغرب، تعمل على توزيع الموارد المحلية بطريقة تقلص من سيطرة الغرب عليها.⁽¹⁾

2- المؤسسات المالية الدولية: اتجهت المؤسسات المالية الدولية إلى تبني رغبات الدول المتحكمة فيها ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية في فرض مجموعة من الضغوط والشروط على الأنظمة الاستبدادية مقابل حصولها على تسهيلات الحفاظ على حقوق الإنسان وحماية الحريات العامة، واضطرت هذه الدول إلى القبول بشروط المؤسسات المالية الدولية، لما تعانيه من أزمات اقتصادية واجتماعية، مما قد يدفع هذه الدول إلى الأخذ بالتحول الديمقراطي وبالنموذج الغربي للديمقراطية، فرضت عليها الدخول في نظام اقتصاد السوق للحصول على القروض والمساعدات المالية من المؤسسات المالية الدولية.⁽²⁾

3- ثورة المعلومات والاتصالات: أسهمت ثورة المعلومات والاتصالات في تحريك الإصلاح السياسي في الدول التسلطية، لما أتاحتها أدواتها من إيصال المعلومات إلى المجتمع الدولي، وقللت من إمكانية الأنظمة من حجب المعلومات واحتكارها، بفعل تعدد وسائل الاتصالات وارتفاع جودتها وتنوعها، كالإنترنت والفضائيات ووسائل الإعلام المختلفة، كما مكنت هذه الأدوات المعارضة السياسية للنظام من الاتصال بالعالم الخارجي وكسب التأييد العالمي والدولي لها، وفضح ممارسات الأنظمة وانتهاكها للحريات وحقوق الإنسان.⁽³⁾

4- ظاهرة العدوى أو المحاكاة: تشير ظاهرة العدوى أو المحاكاة إلى تأثير الدول بنجاح تجارب التحول الديمقراطي في الدول الأخرى، ويأتي هذا التأثير والمحاكاة، إما لتشابه المشكلات التي تعاني منها الدول أو نتيجة امتلاك بعض الدول للقوة بفعل ونتيجة لتحويلها إلى الديمقراطية، وغدت بذلك نموذجا سياسيا للدول الأخرى. ولعل ما جرى في المنظمة العربية نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011، مثال على ظاهرة العدوى أو المحاكاة، من خلال تأثير الشعوب بما جرى من حراك شعبي وثورة انطلقت في تونس لتمتد إلى مجموعة من الدول العربية والتي استطاع عدد منها إسقاط أنظمة استمرت لمدة عقود، ومازالت دول أخرى تشهد حراكا شعبيا لغاية الآن.

5- التدخل الخارجي: يأخذ التدخل الخارجي عدة أشكال كالتدخل العسكري، أو من خلال دعم حركات التمرد والانفصال أو يكون من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والإنمائية أو تقديم الدعم السياسي، وتباين جدوى التدخل من شكل لآخر في سبيل تحقيق التحول الديمقراطي، وأنه من الملاحظ عدم وجود جدوى للتدخل العسكري في تحول الدول نحو الديمقراطية، وخاصة إذا ما رافق هذا التدخل عدم وجود إرادة شعبية وسياسية لتحقيق ذلك ويتضح

1 برهان غليون، "الديمقراطية العربية: جذور الأزمة"، وفاق النمو"، في برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 116-117.

2 مرزوقي عمر، "حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر: مجلة المفكر، عدد 10، كانون الثاني (يناير)، 2011، ص 171-172.

3 مرزوقي عمر، المرجع السابق، ص 174.

أن للأشكال الأخرى من التدخل الأثر الأكبر في دعم برامج التنمية والديمقراطية في الدول المستهدفة، والمساعدات المالية الموجهة في سبيل ذلك لاسيما إن استطاعت الدول المستفيدة منها استثمارها بالشكل المطلوب.

4-ج- أنماط التحول الديمقراطي: ويقصد بها تلك الأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي والإجراءات التي اتبعت للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي، ويجب هنا الإشارة إلى من الصعوبة البالغة تبين كل حالة من حالات التحول الديمقراطي منفردة، وبوصف أن كل حالة لها مسارها وخصائصها وأهمها:

1- المسار الأول التحول من الأعلى: وهو تحول النظام ديمقراطيا بمبادرة من قادة النظام السياسي الذين يملكون القدرة والدور الحاسم في إجراءات هذا التحول. وتشير بعض الدراسات إلى أن جوهر هذه الآلية هو توافر إرادة سياسية فعلية لدى القيادة السياسية الحاكمة والإيمان بالديمقراطية والإصلاح السياسي.⁽¹⁾ ويمكن التمييز بين القيادة السياسية المدنية والقيادة العسكرية للنظام غير الديمقراطي، ومن ثم يكمن التمييز بين مسارين فرعيين: الأول- يتضمن مبادرة من قبل قيادة سياسية مدنية، حيث يضعون شروطا لهذا التحول ومنها احترام دور المؤسسة العسكرية ومسؤوليتها عن حماية الأمن القومي للبلاد وسيطرتها على صناعة الأسلحة.⁽²⁾

2- المسار الثاني التحول الديمقراطي من خلال التفاوض: وهذه الحالة تأتي بمبادرة مشتركة من قبل قيادة النظام الحاكم والمعارضة معا. ويحدث التحول الديمقراطي عند أتباع الحوار المفتوح أو عن طريق التفاهم عندما ينخرط النظام السياسي الشمولي بإجراءات حوار وتفاوض مع القوى المختلفة أو المعارضة بهدف وضع أسس مشتركة لإقامة نظام ديمقراطي لتداول السلطة سلميا بدلا عن النظام السلطوي.⁽³⁾

3- المسار الثالث: ويعني قيام جماعات المعارضة بأخذ زمام المبادرة في التحول نحو الديمقراطية. يأتي هذا التحول بعد صراعات ومصادمات ومظاهرات وإضرابات عامة. وقيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الراضية للوضع القائم، وعلى أثر ذلك تستجيب الأنظمة السلطوية لواقع الأمر وتبدأ بمراجعة نفسها وتقييم سياستها الداخلية والخارجية، وتعمل من أجل تعجيل الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاهم الموقف وسعيا لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية.⁽⁴⁾

2.1. تأثير الحوار الحضاري في التحول الديمقراطي: 1- العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة والحاجة إلى حوار الحضارات: يكمن استنتاج حاجة العالم اليوم إلى حوار فعال وبناء من خلال التعرض إلى خصائص العلاقات الدولية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وأهم هذه الخصائص ما يلي:

1 شطيبي محمد صالح، "أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية"، مجلة الدراسات الإقليمية، المجلد 9 العدد 30، (30 يونيو 2013) جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية، ص 304.

2 منصور بلقيس أحمد، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر، 2004، ص 46.

3 معي، أحمد غالب، "التحول الديمقراطي أسبابه شروطه مستوياته دراسة حالة العراق"، مجلة قضايا سياسية، العدد 37-38 جامعة النهريين ص 37-38.

4 معي أحمد غالب، المرجع نفسه، ص 585.

1- يعيش عالم اليوم عصر العولمة التي أسهمت في تدفق الأفكار والسلع والخدمات عبر البلدان وبين الشعوب، وتزع العولمة إلى توحيد العالم في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والثقافية، وهو توحيد يحمل مخاطر جدية تهدد بإلغاء التنوع الثقافي، وانقراض الشعوب والأمم وذوبانها في النموذج الغربي المسيطر، وهذا ما دفع بعدد من الدول ومن بينها الدول العربية إلى عقد مؤتمرات للحوار السياسي لدرء مخاطر العولمة.⁽¹⁾

2- جاءت الرغبة القوية للحوار نتيجة يأس الإنسان المعاصر من الوصول إلى أهدافه المشروعة أو غير المشروعة عن طريق العنف ولم تكن نتيجة لميل أو تطور طبيعي حميد في عقلية الإنسان المعاصر.⁽²⁾ فقد خاض الإنسان حربين عالميتين لتحقيق أطماعه، ولم ينل منها إلا الدمار والخراب.

3- إن تموضع كل ثقافة حول العناصر المتطرفة التي تتميز بالنسبة الأخلاقية والنسبة الثقافية و(التي تنكر شرعية الثقافات الأخرى أو تنكر جانب القيم المشتركة بين الثقافات مثل الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة) التي تزعم تمثيلها لتلك الثقافة وتمارس العنف ضد أصحاب الثقافات الأخرى وهو الأمر الذي يؤدي إلى إشعال نيران الغضب لدى قطاع كبير من أبناء وشعوب هذه الثقافات الأخرى، ومن ثمة فإن منطق الفعل ورد الفعل يؤدي إلى الانزلاق إلى صراع الحضارات.

4- أكد تقرير نادي روما لسنة 1979 على أن القيم الحضارية والثقافية كان لها دور جوهري في الصراع بين الشمال والجنوب، حيث أعلن هذا التقرير على أن الهوية الثقافية والدولية، تشكل مصدرا متناميا للنزاعات الاجتماعية والدولية...ويمكن أن تكون مصدرا من مصادر الصراع المتزايد داخل المجتمعات، وبين مجتمع وآخر...⁽³⁾

5- أن التمايز الحضاري لا يؤدي إلى الصراع وإنما المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تقوم بتوظيف هذه التمايزات لتحقيق غايتين أساسيتين هما: غاية تعبويه لتبرير الصدام الذي تقوم به تلك النخبة صاحبة المصلحة السياسية والاقتصادية تجاه الشعوب الأخرى، من أجل ضمان تعبئة نشطة وفعالة، تحت عناوين ومسميات تثير وتعبئ الشعوب الغربية، غاية تبريرية من خلال تغطية الأطماع التوسعية الاستعمارية، بغطاء التمايز الحضاري الذي يدفع إلى ضرورة الغلبة الحضارية لأحد الأطراف.⁽⁴⁾

2- معيقات الحوار الحضاري والتحول الديمقراطي:

2-أ- عوائق الحوار الحضاري: إن غياب الندية في الحوار، يجعل منه حوارا من طرف واحد، هو الطرف القوي والذي يتحكم في النظام والسياسة العالمية، مما يفرغ الحوار من مضمونه الحقيقي، و أن يفرض قيمه سواء بالقوة أو بالحوار بمفهومه الخاص، ولو أنه لا يشجع الحوار مع باقي الحضارات، حيث كانت فكرة الحوار طرحا إسلاميا لمواجهة العدوان الغربي على الأمة الإسلامية، واتهامها بالدموية والإرهاب خاصة بعدما تعرضت إحدى قلاع الغرب للهجوم، وبدأت

1 ندوة الخبراء العرب، لصياغة موقف عربي إسلامي في الحوار، المنعقد بأبوظبي، من 4 إلى 7 جانفي 2007، ص 2.

2 السيد محمد الشاهد، المسيحية والإسلام من الجوار إلى الحوار، ط1، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 6.

3 المهدي المنجرة، "حوار التواصل"، مجلة عالم التربية، عدد 17، 2007، ص 46.

4 محمود محفوظ، الإسلام والغرب وحوار المستقبل، ط1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1998، ص 135.

حرب أشبه ما تكون بالحرب الباردة بين الغرب والإسلام انتهت بالعدوان على الأمة الإسلامية وغزو العراق، أو كما سمي بالحرب الحضارية واعتبر الغرب دعوة الإسلام إلى الحوار الحضاري إقرارا بالصدام بينه وبين الغرب. وعليه فإن "فكرة حوار الحضارات نبعت من مجلس الرئيس الإيراني محمد خاتمي بطهران، عندما أراد العالم الإسلامي مواجهة أطروحة (صدام الحضارات) بمفهوم إسلامي إزاء أطروحة الغرب (صدام الحضارات) بصفته صداما حضاريا حتميا بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة، والعالم الإسلامي، وهي النظرة التي ألفت بها الثقافة الغربية.⁽¹⁾

2-ب-عوائق التحول الديمقراطي: 1 - عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

2- تجدر الثقافة الشعبية المعيقة للتحول الديمقراطي، وانتشار الأمية، وانخفاض مستوى الحس المدني لدى شريحة كبيرة من المجتمع

3- تدخل الجيش المباشر وغير المباشر في الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية.

4- عدم قيام معظم تنظيمات المجتمع المدني بدورها التلحي بسبب احتوائها المزدوج من طرف النظام أو أحزاب المعارضة.

5- إن عددا معتبرا من المنتخبين ومسؤولي الأحزاب، هم ذوي أصول ريفية مازالت ترسباتها تصنع تصرفاتهم وسلوكياتهم التي لا تتناسب مع الفعل الديمقراطي المعقلن.

6- استمرار تغلغل مسألة الشرعية والتمثيل والاقتراع بالجوء إلى حجج مختلفة.

7- من القيود المؤسسة يمكن الإشارة إلى الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها رئاسة الجمهورية، مما يجعلها محل أطماع كل من يرغب في ممارسة الحكم فعلا ويقلل من شأن المعارضة والانتخابات وباقي المؤسسات في عيون الناخبين والمنتخبين في انتخابات تشريعية نزيهة نسبيا مع رئاسيات مزورة لن تؤدي إلى نظام سياسي مستقر.

8- إن التردّي الوضع في مؤشرات الاقتصاد وتضخم مجتمع التهميش والفقر. بالإضافة إلى تدهور المستمر في أوضاع الطبقة الوسطى، لن يخدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروريين لعملية التحول الديمقراطي.

9- إن الوضع الإعلامي الشاذ يتسم على العموم إما بتجميده للسلطة أو بانتقادها في اتجاه واحد، مما لا يساعد على تهدئة الأوضاع وتدعيم الوثام النفسي- الاجتماعي، ومن ثمة التحول الديمقراطي الهادئ.

في ختام هذا المحور يمكننا القول بأن خلافا للصراع الحضاري الذي انتقد من طرف الكثير من الباحثين ظهر البديل الأسى والأرق وهو أن تتحاور الأمم وتعترف بالآخرين من أجل إيجاد حوار جدي يقضي على الاستبداد والهيمنة والعدوان وذلك من خلال توظيفه في عصر العولمة. بعد أن قامت معظم دول العالم بعمليات التحول الديمقراطي خصوصا بعد انهزام المعسكر الشرقي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالريادة العالمية هذا السبب الأساسي الخارجي لقيام الدول بالتحول الديمقراطي وهناك أسباب داخلية أثرت بشكل أو بآخر في عمليات التحول منها سياسية واقتصادية واجتماعية للدول.

1 السيد أحمد فرج ، حوار الحضارات في ظل الهيمنة الأمريكية هل هو ممكن ؟ ، ط1، المنصورة: دار الوفاء، 2004، ص 64.

2. إشكالية تطبيق الحوار الحضاري في التحول الديمقراطي في مصر

لفهم طبيعة النظام السياسي المصري، لابد من دراسة نبذة عن تطوره هذا لأنه مر كغيره من الأنظمة السياسية الغربية والعربية بعدة تغيرات أدت بيه إلى القيام بالعديد من الإصلاحات، أثرت بشكل وبآخر على تركيبة النظام السياسي المصري إلا أن هذا لم يقنع الشارع المصري مما أدى بيه إلى القيام بالثورات التي أطاحت بحكامها بداية مع ثورة يوليو 1952 وصولاً إلى ثورة يناير 2011 التي أطاحت بعهد الرئيس حسني مبارك، ثم القيام بعملية التحول الديمقراطي.

1.2. نبذة عن تطور النظام السياسي المصري: مر النظام السياسي المصري بثلاث مراحل- علاوة على المرحلة التكوينية التي سبقت الحصول على الاستقلال- في تطوره وهي: مرحلة التعددية السياسية الأولى 1923-1952، ومرحلة التنظيم السياسي الواحد 1952-1976 ومرحلة التعددية الثانية من 1977 حتى الآن.

1- المرحلة التكوينية: تمتد هذه المرحلة من وصول الوالي محمد علي باشا إلى الحكم عام 1805 حتى صدور تصريح 28 فبراير 1922، شهدت هذه الفترة ظهور مؤسسات الحكم الحديثة، فعلى مستوى السلطة التنفيذية، نشأت الدواوين في عام 1837 كمؤشر على زيادة دور الحكومة في التحكم في شؤون المجتمع وتغير اسمه في عام 1878 إلى نظارة، وتغير اسمه مرة أخرى إلى وزارة مع الحماية البريطانية لمصر عام 1914. أما على مستوى السلطة التشريعية صدر أول دستور لائحة عام 1866، وانتخب فيه أول مجلس نيابي (مجلس شورى القوانين)، حيث تنوعت أسماء المجالس النيابية منها: مجلس الشورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية. وظهر أول حزب سياسي هو الحزب الوطني الأول إبان ثورة عرابي بينما نشأة الأحزاب السياسية كانت عام 1907، حيث تأسست ثلاث أحزاب وهي: الحزب الوطني وحزب الأمة وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية.

2- المرحلة الأولى: تمتد من استقلال مصر إلى غاية سيطرة الجيش على السلطة، تميزت هذه المرحلة بتعدد الأحزاب السياسية، وانتهاج الاقتصاد الحر، كما اتسمت على إصرار الملك على التدخل في الشؤون الحكم بطريقة غير دستورية، كما رفض الإنجليز سحب قواتهم من مصر، أيضاً فشل الوزارات في إنهاء الاحتلال ومواجهة المطالب الاقتصادية والاجتماعية هذا ما أدخل النظام في أزمة. والزحف الريفي نحو المدن، كما ارتفع مستوى الوعي وانتشار التعليم، وظهور طبقة وسطى من المتعلمين، ومظاهر الاغتراب السياسي، كل هذا أدى الدعوة إلى التغيير، بالمظاهرات في الشهور الأولى لسنة 1952. وفي 23 يوليو هنا تحرك الجيش.⁽¹⁾

3- المرحلة الثانية: وهي مرحلة ثورة 23 يوليو تميزت بعدة ميزات أهمها: غياب التعددية السياسية ووجود تنظيم سياسي شرعي وحيد في البلاد، وتركيز السلطة ومركزيتها، وسيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وعدم السماح بالاعتراض السياسي، كما استعمل النظام العنف مع القوى المعارضة. وعدم التوازن بين السياسية والإدارة فظهر الجهاز البيروقراطي، و البوليس والجيش أكثر من مؤسسات المشاركة السياسية، وقامت الدولة بالتغلغل في

1 أنظر علي الدين هلال، النظام السياسي المصري إرث الماضي وأفاق المستقبل 1981-2010، ط 1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010، ص

الأجهزة الغير حكومية والسيطرة عليها، وما ساعد النظام على الاستقرار وكسب شرعيته الشخصية الكاريزمية للرئيس جمال عبد الناصر.

4- المرحلة الثالثة: تميزت هذه المرحلة بعدة تحولات في عهد الرئيس أنور السادات، فقد تم التحول من سياسية التخطيط القومي ودور القطاع العام إلى الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص باسم الانفتاح الاقتصادي، والتنظيم السياسي الواحد إلى تعددية سياسية مقيدة، ورفعت شعارات سيادة القانون ودولة المؤسسات، وعلى الساحة الدولية تم تحول العلاقات المصرية من المعسكر الشرقي إلى المعسكر الغربي، حيث وثقت علاقاتها مع دول النفط أهمها المملكة العربية السعودية، وفي عام 1977 قام الرئيس السادات بزيارة القدس وتوقيع معاهدة كامب ديفيد 1978 بداية تحول خطير في علاقات مصر الدولية والإقليمية. وعلى مستوى الرموز غير اسم الدولة من الجمهورية العربية المتحدة إلى جمهورية مصر العربية، وشكل علمها ونشيدها الوطني. إن اغتيال الرئيس السادات في 6 أكتوبر 1981 كان بمثابة امتحان عسير للنظام المصري ولاستقراره، ولقدرة مؤسساته على العمل في ظروف جد شاقة. وبصفة عامة فقد أثبتت مؤسساته قدرة عالية من الفعالية، وحدث الانتقال الدستوري السلمي للسلطة، وفي أقل من عشرة أيام كان لمصر رئيس جديد.

مرحلة حكم الرئيس محمد حسني مبارك: أهم ما يميز هذه المرحلة تعتبر أطول مرحلة حكم فيها رئيس دولة من أيام محمد علي، وأطول مرحلة لم تدخل فيها مصر حرباً، وأطول مرحلة استمر فيها العمل بالدستور نفسه، وهو دستور 1971، وحافظ الرئيس مبارك على التوجهات السياسية والاقتصادية العامة التي كانت سائدة في عهد السادات. فقد بدأ في إدخال تعديلات وتغييرات بشكل تدريجي.⁽¹⁾ مر النظام السياسي في عهد مبارك بالعديد من المفارقات والتناقضات الحادة فقد استمر التباين بين التعددية السياسية الشكلية وحقيقة سيطرة حزب واحد على الهيئة التشريعية، وبين شعار دولة القانون واحترام الدستور وحقيقة استمرار حالة الطوارئ طوال هذه الفترة مما أعطى للسلطات الأمنية اختصاصات واسعة في التعامل مع المعارضة، وبين إعلاء هدف توسيع المشاركة السياسية وحقيقة إقصاء بعض القوى السياسية كالإخوان المسلمين. أضف إلى ذلك نشوء ثلاث أزمات مهمة هي: (أ) أزمة التمثيل، التي تمثلت في ضعف تمثيل المرأة والأقباط والشباب في البرلمان، (ب) أزمة توازن السلطة والثروة، والتي أدت إلى تداعيات سلبية بشأن العدالة الاجتماعية واستخدام مؤسسات الدولة والسياسات العامة لمصالح فئات بعينها، (ج) أزمة التوريث، التي أخذت أبعاداً أكبر في الحقبة الأولى من القرن الحادي والعشرين مع ازدياد عمر مبارك، وتنامي دور وسلطات نجله جمال، مما أدى إلى زيادة الاعتقاد بأنه سوف يخلفه في حكم مصر. كل هذه التناقضات والمفارقات والأزمات أدت إلى تدهور متسارع في شرعية النظام السياسي، واتساع الفجوة بينه وبين الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، وظهور قوى وحركات رفض اجتماعية جديدة قوامها الشباب. وكانت القشة التي قصمت ظهر النظام هي نتيجة انتخابات 2010، والتي أسفرت عن هيمنة شبه

1 علي الدين هلال، المرجع نفسه، ص ص، 23-25.

كاملة للحزب الوطني على مجلس الشعب وإقصاء لممثلي الإخوان المسلمين الذين كان لهم 88 مقعدا في المجلس السابق، وضعف تمثيل الأحزاب الأخرى كافة. وأدى كل ما تقدم إلى اندلاع ثورة 25 يناير 2011.⁽¹⁾

2.2. تقييم عملية التحول الديمقراطي في مصر: 1- الأطراف التحالف والصراع بعد الثورة: لقد ظهرت أطراف فاعلة في المرحلة الانتقالية وهي المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتيارات الإسلاميين، والقوى المدنية والليبرالية، والقوى الشبابية، ولعل نمط العلاقة بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وتيارات الإسلام السياسي (وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين) بدأ بالتقارب الواضح خلال تنحي الرئيس مبارك مباشرة، وهو تقارب تطور إلى توافق كبير مع الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ثم إصرار الطرفين على عقد انتخابات مجلس الشعب في موعدها. إلا أن هذا التحالف بدأ في التصدع مع ظهور وثيقة المبادئ فوق الدستورية واعتراض الإسلاميين علمها، وأخيرا تحولت إلى صراع واضح مما قرب الانتخابات الرئاسية في صيف عام 2012⁽²⁾. وهذا الأداء محكوم بثلاثة عناصر تبدوا متناقضة أو في حالة جدل وشد وجذب. الأول يتمثل في الميدان والثاني يتجسد في العسكر والثالث يرتبط بقدرة البرلمان على إدارة العلاقات الداخلية بين النواب على اختلاف مشاربهم السياسية ومصالح الأحزاب التي ينتمون إليها.⁽³⁾ فليس من مصلحة القوى السياسية في مصر، الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة، الهجوم على الإخوان، فالإخوان لهم القدرة على حشد الجماهير وإخراجها من سلبيتها السياسية، وهم قادرون على العودة بمصر إلى القيام بدورها الإقليمي في محيطها العربي، بالتنسيق مع الحركات الإسلامية في الوطن العربي، أيضا قادرون على عدم وقوع التصادم بين الوطن العربي ودول الجوار، إيران وتركيا.⁽⁴⁾

2- تحديات التحول الديمقراطي في مصر: 1- تنشيط التعددية السياسية وزيادة الحضور السياسي لأحزاب.

2- تنظيم العلاقة بين جهاز الدولة والسوق، وتحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي بما يرفع من مستوى الأداء الاقتصادي.

3- تحدي العلاقة بين القطاع المدني والقطاع العسكري، ودور كل منها في تأسيس شرعية النظام والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

4- استمرار التطور الديمقراطي مع احتواء التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية.⁽⁵⁾

وفي الأخير يمكن القول بأن عملية التحول الديمقراطي في مصر عملية معقدة وطويلة المدى، بالنظر إلى التطور التاريخي الذي مر به نظامها السياسي، كذلك بالنظر إلى الثقل السياسي لتيارات الإسلامية خصوصا حركة الإخوان المسلمين لأنها تعتبر أحد معالم الحياة السياسية في مصر لهذا من أفضل التحاور معها لا تصادم معها.

1 علي الدين هلال وآخرون، الصراع من أجل نظام سياسي جديد مصر بعد الثورة، ط 1، القاهرة: الدار المصرية، 2013، ص 32-33.

2 علي الدين هلال وآخرون، المرجع نفسه، ص 87.

3 عمار علي حسن، الإصلاح السياسي في الأزهر والإخوان المسلمين قبل الثورة وبعدها (الفريضة الواجبة)، ط 3، القاهرة: هلا للنشر والتوزيع، 2016، ص 142.

4 حسن حنفي، نظرية الدوائر الثلاث قراءة معاصرة بعد نصف قرن (الجزء الأول - مصر)، ط 1، القاهرة: دار العين للنشر، 2008، ص 139.

5 علي الدين هلال، المرجع السابق، ص 506.

الخاتمة:

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت على الساحة الدولية مجموعة من مفاهيم وأفكار جديدة تدور حول نهاية التاريخ وصدام الحضاري، ذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت الرابع الوحيد منها حيث أخذت الريادة العالمية، وبالتالي انتشار مبادئ الديمقراطية الليبرالية، وك مفهوم بديل وحل لصراع الحضاري ظهر مفهوم الحوار الحضاري الذي يقوم على التعايش والتعارف بين حضارات الدول، دون صدامها سواء الحوار البيئي الداخلي أو الحوار الخارجي الدولي بين الحضارات والثقافات. وبما أن معظم دول العالم الثالث نالت استقلالها بعد الحرب الباردة، حاولت أن تحذو حذو الديمقراطية الليبرالية من أجل تحقيق الأمن والسلام العالمين، والتطور الاقتصادي، فقامت أغلبية الدول الحديثة الاستقلال بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية للوصول إلى التحول الديمقراطي الذي يعتبر هو الآخر ضرورة لابد منه لهذه الدول، إلا أنه عملية طويلة المدى ومعقدة جدا. وبما أن مصر دولة كغيرها من دول العالم الثالث حاولت هي الأخرى أن تقوم بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لانتهاج النهج الديمقراطي، ما جعلها تقع في مخاطر التحول الديمقراطي، فقامت بالثورة في 25 يناير 2011، وكان الصدام بين التيارات السياسية القائمة فيها، ما زاد الطين بلة هو صعود حركة الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم، ثم الانقلاب عليه في نفس السنة من طرف الجيش. وما يمكن استنتاجه حول التحول الديمقراطي وعلاقته بالحوار الحضاري في مصر مايلي: 1- لا نستطيع الحديث عن حوار ثقافي حضاري مع الآخر إذا لم نتمكن من إنجاز حوار ثقافي مع الداخل، أي كل حضارة بمفردها. فعلاقات الحوار الداخلي التي تنطوي على التعددية وعلى الاعتراف بالآخر، وضرورة التداول السلمي للسلطة، هي التي يجب أن تكون المهيمنة على العلاقات الداخلية قبل الخارجية وهي وحدها الكفيلة بتكوين "ذات كلية" أو جماعية، ولو نسبيا، بالاستناد إليها أن نتحول من الحوار في الداخل إلى قيادة الحوار أو الصراع مع الخارج بشكل ناجح ومثمر.

2- إن عملية التحول الديمقراطي عملية صراعية صدامية بين التيارات الثلاث، وبالأخص بين الجيش وحركة الإخوان المسلمين، لأن طموح كل منهما الوصول إلى السلطة، غير أنهما تحالفا إلا أنه لم يدم طويلا ما جعل الجيش المصري يعزل حركة الإخوان المسلمين واعتبارها منظمة إرهابية.

3- الثقل السياسي لحركة الإخوان المسلمين داخليا ودوليا يجعل باقي التيارات السياسية الأخرى في مصر يحسب لها ألف حساب، لهذا لا يفضل الوقوع في التصادم معها.

4- في الأخير لا يمكن تغير النظام السياسي بين ليلة وضحاها، بل يمكن تغير أشخاص النخبة والقوانين والدساتير إلا أن النظام السياسي يحتاج إلى وقت أطول.

قائمة المراجع:

أولا: توثيق الكتب

1. أميدي سربست، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها: دراسة قانونية سياسية تحليلية مقارنة، دهورك: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2011.



2. بلقيس منصور أحمد، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر، 2004.
3. بوبكر عبد الطيف، محاولة للاقتراب من الحوار العربي - الأمريكي اللاتيني، ليبيا: طرابلس، 1985.
4. بو الروايح محمد، نظريات حوار وصدام الحضارات، ط1، دمشق: دار الفكر، 2010.
5. الجابري محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
6. حرب أسامة، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: لمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987.
7. حسن عمار علي، الإصلاح السياسي في الأزهر والإخوان المسلمين قبل الثورة وبعدها (الفريضة الواجبة)، ط3، القاهرة: هلا للنشر والتوزيع، 2016.
8. حنفي حسن، نظرية الدوائر الثلاث قراءة معاصرة بعد نصف قرن (الجزء الأول - مصر)، ط1، القاهرة: دار العين للنشر، 2008.
9. الشاهد السيد محمد، المسيحية والإسلام من الجوار إلى الحوار، ط1، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
10. فرج السيد أحمد، حوار الحضارات في ظل الهيمنة الأمريكية هل هو ممكن؟، ط1، المنصورة: دار الوفاء، 2004.
11. فوكوياما فرانسيس، نهاية التاريخ وخاتم البشر، (ترجمة وتعليق: حسين الشيخ)، بيروت لبنان: دار العلوم العربية، 1993.
12. عبد الله شادية، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005.
13. غليون برهان، " الديمقراطية العربية: جذور الأزمة، وآفاق النمو"، في برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
14. محفوظ محمود، الإسلام والغرب وحوار المستقبل، ط1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1998.
15. محمود جميل مصعب، الحوار العربي الأمريكي رؤية سياسية معاصرة، ط1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
16. هلال علي الدين، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981-2010، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010.
17. هلال علي الدين وآخرون، الصراع من أجل نظام سياسي جديد مصر بعد الثورة، ط1، القاهرة: الدار المصرية، 2013.
18. الهوراي عبد القادر، من التحول الديمقراطي إلى الديمقراطية الاجتماعية حضارة ما بعد الغرب/ أمريكا، ط1، مصر: الهيئة المصرية العام للكتاب، 2018.

19. يسين السيد، ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011.

ثانيا: توثيق الدوريات والمكتبيات:

1. إبراهيم أحمد نصر الدين ،"التحولات الديمقراطية في إفريقيا"، جريدة الاتحاد الدولية، الإمارات العربية المتحدة، 15 ديسمبر 2001.

2. محمد صالح شطيب، "أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية"، مجلة الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية، العراق، المجلد 9 العدد 30، (30 يونيو 2013)، الصفحات 37-58.

3. عمر مرزوقي، "حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، عدد 10، كانون الثاني (يناير)، 2011، الصفحات 167-184.

4. عميرات محمد الأمين، "اللغة وفضاء الحوار بين الحضارات"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 4 العدد 1، مارس 2016، الصفحات 197-205.

5. غالب محي، أحمد، "التحول الديمقراطي أسبابه شروطه مستوياته دراسة حالة العراق"، مجلة قضايا سياسية، العدد 37-38 جامعة النهريين، العراق، 2014، الصفحات 168-151.

6. المنجرة المهدي، "حوار التواصل"، مجلة عالم التربية، المغرب، عدد 17، 2007، الصفحات 1-20.

7. الكتاب الأبيض حول الحوار بين الحضارات، بمناسبة إعلان سنة 2001 "سنة الأمم المتحدة للحوار الحضارات"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، ط2، 2002. في قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة 53 البند 168 من جدول أعمال دون الإحالة إلى لجنة رئيسية Rev.1/53/L.23/Add.1et A/Rev.1

8. كامل، تامر محمد "إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، "المستقبل العربي، لبنان، العدد 251، جانفي 2000، الصفحات 110-125.

9. ندوة الخبراء العرب، لصياغة موقف عربي إسلامي في الحوار، المنعقد بأبو ظبي، من 4 إلى 7 جانفي 2007.

ثالثا: أطروحة دكتوراه

1. بلعور مصطفى "التحول الديمقراطي في النظم السياسية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)"، رسالة دكتوراه جامعة محمد خيضر، غير منشورة، بسكرة، الجزائر 2013.